مجلة علوم التربية

دورية مغربية فصلية متخصصة

العدد الثاني والخمسون - يونيو 2012

العشرية الثانية للميثاق الوطني للتربية والتكوين
أي أثر للإصلاحات على جودة التربية والتكوين؟

أحمد لعمش
باحث في علم النفس المعرفي

لم نكن نعتقد في مطلع الألفية الأولى من هذا القرن أن نعيد - بعد أثنى عشر سنة من إرساء الميثاق الوطني للتربية والتكوين- طرح نفس التساؤلات التي طرحت وقتها. ونبدي نفس التخوفات التي كنا نستشعرها آنئذ. فقد كان السؤال المركزي هو: ما هو واقع المنظومة التربوية، وما هي آفاقها بعد إرساء الميثاق الوطني للتربية والتكوين؟ وقد اكتسى هذان السؤالان مشروعية طرحهما وقتئذ من الإجماع الذي كان حاصلا بين المهتمين والفاعلين في الحقل التربوي حول أمرين أساسين هما :

الأول: التصور المتقدم والمتميز الذي جاءت به وثيقة الميثاق الوطني للتربية والتكوين للإصلاح، والنهوض بالمنظومة التربوية ببلادنا، بعد ركودها و سيرورة ترديها لعقود خلت.

الثاني: من أين وكيف سيتم تحقيق هذا النهوض في ظل واقع حابل بكل عوائق الاستنهاض، وموانع الإصلاح؟

بقي الكل يترقب بأمل مقرون بالإحساس بقلق وتوجس، قبل أن يتحول إلى إحباط جاثم على كل ذي ضمير حي وغيور.

ومع مطلع كل موسم دراسي جديد، كان وزراء التربية الوطنية المتعاقبون خلال هذه المرحلة، يجهدون أنفسهم لتحميل الإحصائيات الجافة ما لا تحتمل، في محاولة لإيهام المواطنين أن مرحلة الإقلاع للإصلاح قد حلت، نقول إيهام، لأنهم كانوا مقتنعين قبل غيرهم أن قطار التربية والتعليم،لا زال بعيدا عن الإرساء الفعلي على سكة الإصلاح الحقيقي.

وحين كذب الواقع كل الخطابات المتحمسة ، والمزركشة بإحصائيات تقول كل شئ بلغة

الأرقام دون أن تعني أي شئ بلغة الفعالية(الجودة)، والوعود بإصلاح ليس أكثر من شعارات زائفة ، هدفها ربح الوقت لإنهاء الولاية بسلام، قبل الإرغام على ترك المنصب، خرج مهندس الميثاق الوطني عن صمته ، معلنا أمام الملإ ، أن وزراء التعليم المتعاقبين هم المسؤولون عن عدم تحقيق الإصلاح المأمول، وليست عوائق تفعيل الميثاق.

لسنا هنا بصدد تقييم هذا القول، فالتاريخ كفيل بأن يقوم لاحقا بذلك، ولكننا نريد القول أنها حصلت قناعة لدى الجميع بضرورة فعل شئ ما لتدارك ما يمكن تداركه، خاصة بعد أن أسهب تقرير المجلس الأعلى للتعليم سنة 2007 في جرد الإختلالات، وإبراز مظاهر القصور.

وهكذا تم إرساء المخطط الاستعجالي، باعتباره نفسا جديدا للإصلاح ، وتداركا للاختلالات التي ظلت تنخر جسد الميثاق الوطني للتربية والتكوين ، فتم ابتداع مقولة تبريرية للوزارة، مفادها أن الإصلاح وصل إلى باب المؤسسة التعليمية ولم يدخل إلى داخلها، وتلك هي الطامة الكبرى.فعدم دخول الإصلاح إلى المؤسسة معناه، أن التلميذ بقي كما كان دائما الحلقة المفقودة في كل ما قيل وما أنجز إن كان هناك إنجاز يذكر، وهو ما يعني أننا رجعنا إلى المربع الأول، حيث تعددت المواقف من البرنامج الاستعجالي بين مدافع، ومنتقد، ومتحفظ. وهذا ما يؤكد أن الرجوع من جديد إلى الميثاق الوطني كوثيقة للإصلاح لا زال له ما يبرره، بعد إثنى عشر سنة على إرسائه. ترى ما طبيعة الميثاق الوطني؟ ما هي رهاناته الإصلاحية؟ ما هي أهم المقاربات البيداغوجية التي عرفتها المنظومة التربوية عبر هذا المسار الإصلاحي؟وما هي بالتالي آثاره على جودة التربية والتكوين؟

I. طبيعة الميثاق الوطني

الميثاق الوطني هو وثيقة إطار، بمثابة خارطة طريق للإصلاح، تتضمن مجموعة من الأهداف والمجالات، وتحدد الآليات والمعايير الكفيلة بتغيير نظامنا التعليمي والتربوي، وتجديده على مختلف الأصعدة، قصد خلق مؤسسة تعليمية قادرة على المنافسة والانفتاح على المحيط السوسيو/ ثقافي والاقتصادي، ومواكبة كل المستجدات التي أفرزتها التحولات الكونية في مختلف مجالات الحياة وخاصة منها الاقتصاد والاتصال والإعلام.

من هذا المنطلق، فإن الميثاق الوطني للتربية والتكوين، يعتبر دستورا للإصلاح التربوي، وللنظام التعليمي في مغرب اليوم. فقد جاء استجابة للتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية التي عرفتها بلادنا بعد مجموعة من الأزمات التي عرفها قطاع التربية والتعليم في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وخاصة حين تم اعتماد سياسة التقويم الهيكلي، وما كان لها من آثار سلبية على المنظومة التربوية،

على غرار باقي القطاعات الاجتماعية الأخرى.

من هنا اعتبر الميثاق الوطني للتربية والتكوين مشروعا إصلاحيا كبيرا غير مسبوق، سيما بعد أن أصبح التعليم على رأس الأولويات الوطنية بعد الوحدة الترابية. ومن يقف عند المرتكزات الثابتة لنظام التربية والتكوين،وغاياته الكبرى المثبتة بالقسم الأول من الوثيقة،يدرك مستوى الطموح في الإصلاح التي كان ينشدها الميثاق الوطني للتربية والتكوين،والمنجزات التي كان من المنتظر تحقيقها.

ترى هل تحقق ما كان ينتظر منه؟ ما هي نقط ضعفه وقوته؟ هل لا زال صالحا كمشروع إصلاحي لمنظومتنا التربوية، أم أصبح متجاوزا؟ أسئلة كثيرة تتناسل لتفرض نفسها على المهتمين والممارسين، وهي جديرة بالتأمل والاهتمام من أجل تقييم موضوعي لما حصل حتى وقع التراجع.

وإذا كان من الصعب الجزم بإمكانية تقديم أجوبة نهائية عنها، لأن الأمر يتعلق بمشروع مجتمعي، يظل في معظم توجهاته واقعا افتراضيا أكثر منه واقعا حقيقيا، وتلك طبيعة أي مشروع، فإن قراءة متأنية في المؤشرات الموجودة في الساحة التعليمية تولد الانطباع بكون الأمور ليست على الوجه الذي كان مأمولا.

II. رهانات الميثاق الوطني للتربية والتكوين

نقصد بالرهانات التي اعتبرها الميثاق الوطني في مرحلة البناء أولا،ثم في مرحلة الأجرأة (التطبيق) لاحقا، مفصلية في عملية إصلاح المنظومة التربوية المرتقبة، إذ اعتبرها مجالات للتجديد وضمنها تسع عشرة (19) دعامة للتغيير.

وإذا كان المجال لا يسمح بالوقوف عند تلك الدعامات، نظرا لما تتضمنه من كثرة التفاصيل والجزئيات، فإننا سنكتفي- في عجالة- بالوقوف عند المجالات الستة التي اعتبرها الميثاق حاسمة لإنجاح الإصلاح، وهي كالآتي:

1- نشر التعليم وربطه بالمحيط الاقتصادي

2 - التنظيم البيداغوجي

3 - الرفع من جودة التربية والتكوين

4 - الموارد البشرية

5 - التسيير والتدبير

6 - الشراكة والتمويل

إذا كان الميثاق الوطني للتربية والتكوين يستند إلى مجموعة من الثوابت والمبادئ (الاهتداء بالعقيدة الإسلامية، روح المواطنة، التشبث بمقدسات الوطن، التوفيق بين الأصالة والمعاصرة والسعي نحو امتلاك المعرفة والتكنولوجية الحديثتين وغيرها من مقومات المجتمعات الحديثة)

فإنه ركز في غاياته الكبرى على جعل المتعلم محور الإصلاح والتغيير، عن طريق رفع مستواه ألتحصيلي والمعرفي والمهاري، وذلك بتلبية حاجاته الذهنية والوجدانية، والسيكو/ حركية، والعمل على تكوين أطر مستقبلية مؤهلة وكفأه ، قادرة على الإبداع والتجديد وتنمية البلاد، وجعل المؤسسة التعليمية المدرسية والجامعية،على حد سواء، فضاءات للحريات والحقوق الإنسانية، وأمكنة للحوار والتعلم الذاتي.

ضمن هذه الرؤية لإصلاح المنظومة التربوية، يروم الميثاق الوطني في المجال الأول، نشر التعليم وربطه بالمحيط الاقتصادي، عن طريق تعميم تعليم جيد في مدرسة متعددة الأساليب، ومحاربة الأمية ، في إطار برنامج وطني للتربية غير النظامية (20% مع مطلع سنة2010 و100% في أفق 2015) . ولن يتم ذلك إلا في إطار اللامركزية، وشراكة حقيقية مع مختلف مكونات وفعاليات المجتمع الرسمية والشعبية.

أما في المجال الثاني، فيستهدف الميثاق الوطني التنظيم البيداغوجي بإصلاحه وتغييره، عن طريق إعادة الهيكلة وتنظيم أطوار التربية والتكوين،بمختلف أسلاكه وشعبه ومسالكه، مع عناية خاصة بالتعليم الأصيل، ومجموعات ذوي الحاجات الخاصة، والأمازيغية، والتعليم الأولي.

ويهدف الميثاق من خلال المجال الثالث إلى الرفع من جودة التربية والتكوين، عبر مراجعة البرامج والمناهج والكتب المدرسية، وتقوية اللغات الأجنبية والتكنولوجية الحديثة.

أما مجال الموارد البشرية، فقد بدا الاهتمام به من خلال الترقية الداخلية والتكوين المستمر.

وفي المجال الخامس، دعا الميثاق الوطني إلى إقرار اللامركزية واللاتمركز في القطاع، وتحسين التدبير العام، وتقويمه بطريقة منتظمة ومتواصلة، والعمل على تنويع البنايات والتجهيزات، وضبط معاييرها، وملاءمتها لمحيطها، وترشيد استغلالها.

أما في مجال الشراكة، فإن رؤية الميثاق الوطني للنهوض بإصلاح القطاع، تنبني على ضرورة انخراط الجميع في عملية الإصلاح، عن طريق تحفيز قطاع التعليم الخاص، واعتماد الاستحقاق شرطا لأي تشجيع أو مساعدة، وربط شراكات حقيقية مع مختلف القطاعات الأخرى الحكومية وغير الحكومية، باعتبار التربية والتعليم مسألة تهم الجميع، ومن ثم فهي تسائل الجميع أيضا.

III. من بيداغوجيا المحتوى إلى بيداغوجيا الكفايات في بناء التعلمات

لعله من اللافت أن الميثاق الوطني، وهو يتحدث عن التنظيم البيداغوجي في ارتباط بالرفع من جودة التربية والتكوين، اعتبر التدريس بمدخل الكفايات، بما تحقق من تنمية لقدرات المتعلم على توظيف المكتسبات في مواجهة الوضعيات التعليمية من جهة،

والوضعيات المعاشة في الحياة اليومية من جهة أخرى،المدخل المناسب لربط التعليم بالمحيط الاقتصادي، وتحقيق انفتاح المؤسسة التعليمية على واقعها.

إن التركيز على وضع المتعلم في قلب المنظومة التربوية ، كان يعني من جملة ما يعنيه، تقوية شروط الانخراط في سيرورة الفعل ألتعلمي، وجعل المتعلم فاعلا في تعلماته إعدادا وتوظيفا، وهو ما يفضي إلى تجاوز البيداغوجية المتمركزة حول المحتوى،نظرا لطبيعتها الستاتيكية المبنية على الإلقاء وتلقين المعارف الجاهزة .وهكذا يكون الميثاق الوطني قد قطع على مستوى التصور للعملية التربوية مع المنظور البيداغوجي التقليدي الذي كان ينطلق من مركزية المعرفة/ المدرس في الفعل التعليمي. بمعنى آخر، فإن بيداغوجيا المحتوى التي هيمنت على نظامنا التربوي التعليمي لأحقاب طويلة من الزمان، تحيلنا إلى بيداغوجيا الأهداف كمرجعية أساسية في ممارسة الفعل التعليمي، ومن ثم فإن بناء التصور البيداغوجي على ما أصبح يعرف في الأدبيات التربوية الحديثة «بالتدريس المتمركز حول المتعلم»l'enseignement centré sur l'apprenant يشكل الخطوة الأولى على طريق بناء التعلمات بمدخل الكفايات. فحين يعرف Ph.Perounoud في كتابه Dix nouvelles compétences pour enseigner الكفاية بكونها «قدرة الشخص على تفعيل موارد معرفية مختلفة، لمواجهة نوع محدد من الوضعيات» فإن ذلك يحيلنا إلى جملة من الاستنتاجات يمكن إجمالها في الآتي :

- الكفاية هي إمكانية تعبئة مجموعة مندمجة من الموارد (معارف-مهارات-مواقف- اتجاهات)
- تبني اشخص (المتعلم) لمواقف واتجاهات تمكنه من اعتماد سلوكات صحيحة تجاه ذاته وتجاه الآخرين
- الكفاية هي سيرورة من بناء التعلمات،لا تتم إلا ضمن وضعيات/ مشكلات
- مواجهة الوضعية الجديدة يقتضي التوظيف الجيد للمكتسبات السابقة.

لا شك أن هذه الاستنتاجات تؤكد أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين قد انطلق في بناء مشروعه الإصلاحي للمنظومة التربوية من مقاربة التدريس بمدخل الكفايات، عوض التدريس بالأهداف.ففضلا عن كون الميثاق جاء في سياق تاريخي اعتبرت فيه مقاربة التدريس بالأهداف عقيمة وغير منتجة، فإن بناء مشروع إصلاحي، يضع شخصية المتعلم بكل أبعادها في صلب اهتمامه، لن يتم إلا ضمن رؤية شمولية لكل ما يحيط بالمتعلم،بدل المقاربة التجزيئية التي تختزل مجهودات التلميذ كلها في نواتج معرفية ليس إلا.

إضافة إلى إيجابيات هذه المقاربة في استلهامها لمختلف طرق التدريس الفعالة، وخاصة التركيز على التعلم الذاتي، الذي

أجمعت كل المقاربات البيداغوجية الحديثة على أهميته وضرورته من أجل تحقيق المكتسبات المعرفية وصقل المهارات لدى المتعلم، وجعلها دائمة الحضور في ذاكرته، يمكنه استحضارها متى وأنى شاء ذلك. علاوة على هذا كله فقد شكلت هذه المقاربة مدخلا أساسيا لتنمية السلوك المدني بالمؤسسات التعليمية. كيف ذلك؟

IV. بيداغوجيا الكفايات مدخل لتنمية السلوك المدني بالمؤسسات التعليمية

لمعرفة كيف يمكن لبيداغوجيا الكفايات أن تشكل مدخلا لتنمية السلوك المدني بالمؤسسة التعليمية لابد من الوقوف عند أمرين أساسيين هما:

أ-ما المقصود بالسلوك المدني؟

ب- ما هي دواعي الحديث عنه، والاهتمام به في المدرسة؟

إذا تجاوزنا التركيبة الدلالية التي تحيل المفهوم إلى الأخلاق والتمدين، أي التحضر باعتباره حالة مجتمعية معينة في مرحلة تاريخية محددة، فإن السلوك المدني كمفهوم سيكو/ سوسيولوجي ،يستدعي جملة من المفاهيم الأخرى ذات حمولة قيمية ومعرفية ثقيلة المضمون، عميق المعنى، كالديمقراطية وحقوق الإنسان، والمواطنة والحس المدني، والمدنية، والتربية على الحق في الرأي ، والحق في الاختلاف، والحق في الاختيار...

إن الجهاز ألمفاهيمي المرتبط بالسلوك المدني يعكس في واقع الأمر مستوى متقدما من تطور المجتمع تاريخيا وسياسيا وثقافيا، وكذا درجة التحول التي عرفتها منظومته القيمية.

فإذا كان الحس المدني تعبيرا عن الخصال الفاضلة المفروض توفرها في سلوك الأفراد والجماعات، فإن التربية على حقوق الإنسان، تهدف إلى فهم العلاقات القائمة بين الناس مما تحددها وتضبطها قوانين وتشريعات الدولة محليا، والقوانين والتشريعات الدولية عالميا.

من هنا، فإن فهم أي مصطلح داخل شبكة المصطلحات المرادفة أو المكونة للسلوك المدني، لن يتأتى إلا من خلال وضعه داخل سياقه السوسيو/تاريخي.

وهكذا يتبين أنه من الصعب وضع تعريف محدد ودقيق لمفهوم السلوك المدني، نظرا لتشعب مدلوله، وتنوع مضمونه. لذلك، فإننا سنكتفي بالوقوف عند تجلياته وتمظهراته، والتي يمكن تجميلها فيما يلي:

- احترام الفرد لمبادئ ومقومات وثوابت مجتمعه ووطنه وبيئته
- إدراكه لوجوده كعضو فاعل ومؤثر داخل الجماعة التي ينتمي إليها
- استحضار منظومة القيم التي تواضع عليها أفراد المجتمع المحلي والكوني
- الالتزام بالواجبات وعقلنة الحقوق
- ممارسة الحرية في إطار المسؤولية، واحترام حرية الآخرين في التعبير والفعل

- الحضور الإيجابي والهادف في الحياة العامة من خلال المشاركة الإيجابية
- اعتماد مبادئ العدالة والديمقراطية مهما كانت نتائجها بالنسبة للفرد
- احترام الرأي الآخر ولو كان مخالفا للرأي الشخصي
- الالتزام بالقوانين الضابطة لعلاقات الأفراد والجماعات، إلى أن يثبت بطلانها
- التحلي بمبادئ وقيم حقوق الإنسان بمضمونها الكوني، وعدم التعامل معها بانتقائية.

إن هذه التجليات مجتمعة تفضي إلى بناء وعي جمعي (conscience collective)

ضمن عقد اجتماعي يضمن حقوق الأفراد والجماعات، ويحدد مسؤولياتهم. ولكن إذا كان السلوك المدني خطابا عميقا في مضمونه، يخاطب المجتمع برمته، فما الداعي للاهتمام به في المدرسة؟

مما لا شك فيه، أن المدرسة باعتبارها إحدى أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، فإنها تتأثر سلبا أو إيجابا بكل التحولات والتغيرات التي تحدث من حولها، سواء على الصعيد المحلي (الوطني) أو على الصعيد العالمي (الكوني) وخاصة ما تتعرض له منظومة القيم من هزات متواصلة، نتيجة للتطورات الاجتماعية الهائلة والمنتظمة، والوعي المتنامي بأهمية الإنسان كقيمة في ذاته ولذاته، وليس على الصورة النمطية التي ترسمها له منظومة القيم السائدة.

من هذا المنطلق، يأتي الاهتمام بموضوع السلوك المدني بالمدرسة، باعتباره يشكل لحظة تأمل ضرورية، تستدعي معرفة ملامح ومظاهر التحول الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع، كما تستحضر نوعية التغير الذي يطال منظومة القيم فيه، في ارتباط مع التحولات البالغة التي يشهدها العالم على مستوى القيم، والأنظمة المرجعية الثقافية والاجتماعية المؤطرة له. والمجتمع المغربي- وضمنه المدرسة المغربية- ليس معزولا عن كل هذه التحولات الكونية، التي خلخلت منظومة القيم، وأصبحت تطفو على الساحة المدرسية مجموعة من السلوكيات اللامدنية من أبرز مظاهرها: العنف بجميع أنواعه، الغش، اللامبالاة، الميل إلى تخريب البيئة، وغيرها من الظواهر الأخرى التي لا تساعد على بناء الإنسان المعول عليه لتنمية الوطن وتحقيق نهضته، مهما بذل من جهد في المؤسسة التعليمية.

إن الإشكال الحقيقي في الوسط المدرسي يتلخص في المفارقة الملحوظة بين الفعل التعليمي والتدني المتزايد لمستوى التربية، وسلوكيات التمدن، وهي إشكالية ناتجة عن مجموعة من المفارقات التي يعيشها التلميذ في ظل النظام التعليمي الذي ظل سائدا لحقب زمنية طويلة، نذكر من أهمها:

- المفارقة بين التربية الوطنية والتربية على المواطنة، بحيث يتم التركيز على الوطن، في حين يهمل التركيز على المواطن، والانتماء في التربية الوطنية هو انتماء جغرافي في أكثر

منه انتماء قانوني وسياسي كما هو الحال مثلا في التربية على المواطنة.

-المفارقة بين ا لنظري والعملي، أي بين الفكرة والممارسة، بحيث يبقى الفعل التربوي حبيسا في الدرس، ولا يعمل على تكوين المهارة والاتجاه، بمعنى آخر يغيب التدريب العملي على السلوك المتمدن من خلال الربط بين التربية المدنية والمحيط الاجتماعي العام، وهو ما يؤدي إلى انفصام بين المثل والقيم من جهة، وبين أصناف السلوك غير المدني الذي تعرفه المؤسسة المدرسية والفضاء الاجتماعي العام من جهة أخرى.

-المفارقة الواضحة بين ما يلقن في الدرس والواقع المعيشي بكل تعقيداته وتشابكاته، حيث لا تنفتح المؤسسة التعليمية بما يكفي على محيطها.

بعد الوقوف على هذه المفارقات التي كانت وراء تفشي السلوك اللامدني بالمؤسسة التعليمية، نتساءل: كيف يمكن لبيداغوجيا الكفايات أن تساعد على تنمية السلوك المدني؟

إن مقاربة الكفايات تستهدف- كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا- بناء شخصية المتعلم من مختلف جوانبها وأبعادها. ومن أهم ما تعمل الكفاية على بنائه لدى المتعلم:تنمية الاتجاهات لديه، بما يجعله قادرا على اتخاذ مواقف مسئولة إزاء مختلف القضايا التي يتعامل معها، والكفاية – كما هو معلوم- تهدف من جملة ما تهدف إليه، تنمية القيم والاتجاهات لدى المتعلم.

وبالرجوع إلى الغايات الكبرى التي حددها الميثاق الوطني في قسمه الأول ، فإننا نجده يؤكد على تنمية الإحساس لدى المتعلم، بانتمائه القوي لكل القيم المثلى الدينية والوطنية والثقافية والإنسانية أيضا، من خلال الانفتاح على الثقافات والحضارات الأخرى.

بهذا المعنى تشكل المقاربة الكفائية- وهي تستهدف تنمية القيم والاتجاهات في بناء شخصية المتعلم- المدخل الطبيعي لبناء وتنمية السلوك المدني.

ملاحظة لابد منها

آثرنا التوقف عند المقاربة بالكفايات وأهميتها في تنمية السلوك المدني ، إلى جانب فعاليتها في تنمية للمكتسبات المعرفية ، والاتجاهات الإيجابية لدى المتعلم، ولم نرد أن نتجاوزها إلى طرح المقاربة الإدماجية، وذلك لاعتبارين أساسيين:

الأول: لا زالت هذه المقاربة لم تستقر بعد، لا رسميا ولا تربويا، حيث لا زالت تثير نقاشات وسجالات واسعة وأحيانا حادة بين جميع الفاعلين من منظرين وممارسين ومسؤولين حول هويتها وشروط تنزيلها إلى الواقع التعليمي، وقد جاء قرار الوزارة الأخير دليلا على عدم الاستقرار هذا.

الثاني: نعتقد أن الحديث عن المقاربة بالكفايات يغني عن الدخول في الحديث عن المقاربة الإدماجية التي ليست في نهاية المطاف سوى التطبيق العملي لما جاءت به

المقاربة بالكفايات. هذا فضلا عن كوننا ملتزمين في هذا الموضوع بإبراز أثر الميثاق الوطني للتربية والتكوين على منظومة الإصلاح بشكل عام، وعلى جودة التربية والتكوين بشكل خاص، وقد نص صراحة في المواد الخمس المكونة للغايات الكبرى، وخاصة البند السادس والفقرتان أ و ب من البند السابع على الاعتماد على المقاربة بالكفايات بكل مكوناتها، في حين لم يرد الحديث عن المقاربة الإدماجية.

V. الإصلاحات البيداغوجية وأثرها على جودة التربية والتكوين

يرى كثير من المتتبعين لمراحل أجرأة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، أنه بالرغم من كل المستجدات التي تضمنتها مجالات الميثاق ودعاماته، وما حمله من تحليلات عميقة، وتصورات طموحة لمشروع إصلاح منظومة التربية والتكوين، فإن استقراء الواقع التعليمي يعطي انطباعا مخالفا بل ولربما متناقضا في حالات ومواقف كثيرة لما هو مسطر في الميثاق. فبالرغم مما تحقق على مستوى التنظيم البيداغوجي، وخاصة ما يتعلق بإعادة هيكلة أسلاك التعليم، وتعدد الكتاب المدرسي، وتوسيع نطاق استعمال الوسائل التقنية الحديثة، فإن تحقيق جودة التربية والتكوين، كهدف أسمى وضع من أجله الميثاق الوطني لا زال بعيد المنال، والتأكيد رسميا على ضرورة الجرأة لاتخاذ جملة من التغييرات المطلوبة لإنجاح الإصلاح، هو مؤشر دال على أن هناك أمورا كثيرة وكبيرة، لا زالت الحاجة ملحة إلى إنجازها لتحقيق أهداف الميثاق المنشودة. فتعميم التعليم، ونشره على نطاق واسع بالعالم القروي، تم على المستوى الكمي فقط، وتحقق على حساب الجودة المأمولة. إن بنية المؤسسات التعليمية الهشة، وضعف التجهيزات، وفشل الوزارة في تعميم التعليم الأولي إلى حد الآن بعد مضي ثمان سنوات على التاريخ الذي التزمت به موعدا لذلك أي:2004 كأجل أقصى، وعدم تأهيل العالم القروي على مستوى البنية التحتية، بما يضمن توفير وتقديم الخدمات الاجتماعية المطلوبة، ومنها التمدرس، كل ذلك انعكس سلبا على الجودة. وحتى التسيير في إطار نظامSEGMA

لم يتحقق ميدانيا، وبقي استقلال المؤسسة في التسيير الإداري والتدبير المالي حبرا على ورق، نظرا لانعدام الإمكانات المادية والمالية والبشرية اللازمة .

وعموما، فإنه بالرغم من الصعوبات البادية للعيان في الميدان، فإن الميثاق الوطني للتربية والتكوين، يحمل - كوثيقة - رؤية وفلسفة عميقتين، من شأن تطبيقها ان يحقق إصلاحا للنظام التربوي التعليمي، ولو في الحدود الدنيا المطلوبة للنهوض، ذلك أن المشروع المجتمعي الحداثي المنشود هو أكبر من أن يحققه قطاع بمفرده مهما كان صدق النوايا، ولكن التعليم يظل قاطرة، بل ورافعة لأي استنهاض حقيقي.

خلاصة واستنتاج

إن القراءة المتأنية في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، في ارتباط بالممارسة الميدانية، تفضي إلى جملة من الاستنتاجات يمكن إجمالها فيما يلي:

- الميثاق الوطني مشروع طموح يرسم معالم دقيقة لإصلاح واعد لنظامنا التعليمي

- كل المشاريع التي أتت من بعده بقيت مستلهمة في تصوراتها للإصلاح من مرجعية الميثاق

- يصطدم تطبيق الميثاق الوطني بواقع يعج بصعوبات جمة تتحول أحيانا إلى عراقل حقيقية

- التغيير نحو الأفضل لم يعد بالنسبة لبلادنا أمرا خياريا، بل أصبح ضرورة ملحة، وقطارا لابد للمغرب من ركوبه ، مهما كانت الظروف والإمكانات لاعتبارات داخلية وخارجية على السواء

- الحاجة ملحة إلى قرارات شجاعة وجريئة، لتصحيح اختلالات ليست دائما بنيوية تستعصي على الحل، بل تكون أحيانا مفتعلة .

- إصلاح منظومة التربية والتكوين ليست مسؤولية الوزارة الوصية وحدها، وإنما هو ورش وطني كبير يجب أن ينخرط فيه المجتمع بكل مكوناته وفعالياته، إنه ورش يهم الجميع .

- تنمية السلوك المدني وتعميقه بات إحدى أولويات نظامنا التعليمي أمام الهزات العنيفة التي تعرضت ولا زالت تتعرض لها منظومة القيم على الصعيد الكوني، وتفشي السلوكيات اللامدنية بشكل غير مسبوق في مؤسساتنا التعليمية .

- تبدو الحاجة ماسة إلى تنمية الشعور بأهمية الانتماء إلى الهوية أمام أعاصير العولمة القادمة من كل حدب وصوب .

- لابد من ربح رهان الجودة رغم كل العوائق والمثبطات، ونساء ورجال التربية والتعليم يشكلون العدة الأساسية الكفيلة بتحقيق ذلك، لكن هذا يقتضي الثمين والتقدير، وعدم إبخاص الناس أشياءهم سواء بالقول او بالفعل .

تلكم هي أهم الخلاصات والاستنتاجات التي أفضت إليها هذه القراءة للميثاق الوطني للتربية والتكوين، فقد تكون هناك قراءات أخرى برؤى مغايرة لهذه. فهذه الورقة البسيطة لا تدعي الإحاطة الشاملة، ولا الحصافة اللازمة للتقييم، وإنما هي محاولة نابعة من انشغالات أحد المهتمين والممارسين بقطاع التربية والتعليم لثلاثة عقود ونصف خلت، يزعم بلا تردد، أن الإصلاح ممكن ، إن حصلت الإرادة الصادقة رغم كل الصعوبات والعراقل القائمة أو المحتملة.

المراجع

- الميثاق الوطني للتربية والتكوين يناير، 2000.

- البرنامج الاستعجالي،2012 -2009 ، وزارة التربية الوطنية 2010 (الحقيبة التواصلية).
- د. أحمد أوزي2005، جودة التربية وتربية الجودة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- محمد أمزيان،1999، التربية المدرسية – من بيداغوجيا الأهداف إلى بيداغوجيا المعرفة، 1- سلسلة البيداغوجيا المعرفية .
- عبد الكريم غريب ، 2003، تخطيط الدرس لتنمية الكفايات، منشورات عالم التربية، كتاب مترجم عن مجموعة من المؤلفين.
- د محمد الدريج ، 2004، الكفايات في التعليم – منشورات سلسلة المعرفة للجميع .
- عبد اللطيف الصافي ، 2011، الكفايات في مجال التربية والتكوين مجلة علوم التربية عدد 50.
- جماعة من الباحثين ،1988، الأهداف التربوية، سلسلة علوم التربية -1-
- مجلة الدراسات النفسية والتربوية العدد8 /1988 عدد خاص حول ثقافة الطفل في المغرب.
- مجلة الدراسات النفسية والتربوية العدد 9/1989 عدد خاص حول النظام التربوي الإسلامي.
- مجلة الدراسات النفسية والتربوية العدد 12/1991 موضوع التواصل التربوي.
- المجلس الأعلى للتعليم وندوة « المدرسة والسلوك المدني » مجلة علوم التربية العدد 35/2007
- الطاهر بوغازي ، 1997، إشكالية القيم التربوية المدرسية مجلة علوم التربية المجلد العدد 12.
- محمد أمزيان ، 1998، تكافؤ الفرص وبيداغوجيا الفرق مجلة علوم التربية المجلد الثاني العدد 14.